

التنمية وحقوق الإنسان

أيُعد تثبيت حقوق الإنسان وتجسيدها عملياً في المجتمع العامل المهم والحاصل في حل إشكالية التنمية والقضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي أم أن تحقيق التنمية هو الشرط الرئيس والتطبيق الفعلي لحقوق الإنسان؟ أليهما أسبق؟ وأليهما أولى؟ وأليهما يُعد شرطاً لتحقيق الآخر؟

ليست التنمية تطويراً لأنماط الإنتاج الاقتصادي والخدمات الاجتماعية المختلفة فقط، بل هي كذلك إعداد الإنسان للنatum بالخيرات الثقافية الرمزية التي تتمثل في الغنى الروحي والفكري، والشعور الدافئ بالهوية والحرية، والاستماع بالتعبير عن النفس عبر لغته التي هي مخزونه الروسي وموطن إقامته المعنوية، وذلك انطلاقاً من تصور صحي للإنسان موذجاً أن الإنسان ليس جسماً جائعاً ومتعطشاً وكانتها في حاجة إلى علاقات التضامن والدفء العائلي والاجتماعي فحسب، بل هو أيضاً كائن رمزي وروحي في حاجة إلى قيم مثالية رمزية وروحية تعطي لحياته معنى ودلالة. فالتصور الصافي للإنسان الذي يضممه حق التنمية هو اعتبار الإنسان كائناً كائناً ذا أبعاد متعددة، أهمها بعد الهوية والمعنى. وهذا التصور الكلي يقتضي تصوراً شاملياً للتنمية يتأيّد بها عن التنمية بالمعنى الاقتصادي... ومن نمط التوازى الثالثي بين المفهوم الراسخ لحقوق الإنسان، والتصور الكلي للإنسان، والتنمية المتكاملة للإنسان.

إن التنمية حق من حقوق الإنسان، كما تعرف بذلك المواثيق الدولية الأخيرة. لكن حقوق الإنسان هي، من جهة أولى، شرط لإمكان تحقق التنمية، وهي نتيجة لتطبيق الحق في التنمية، من جهة ثانية. وهذا ما يسمح لنا بالقول، إن سياسة التنمية وسياسة حقوق الإنسان تتكاملان وتتوازيان. وكل منها تتصل في الآخر، وتحدهما

إن خطاب حقوق الإنسان المتمحور حول الحرفيات والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، خاصة، سقط أجزفَ وعقيماً بدون جدوى إذا لم يكن مصوّرياً بجهود مستمرة لمحاربة سوء التغذية والأمراض والأوبئة الملازمة لها... فالبلدان الجائعة والناجح العطشى والسواعد العاطلة والأسماء العليلة لا تفكرون إلا في ما هو آني ومتسرّ يشبع حاجتها ويروي ظمآنها... إن التنمية في صورة من صورها هي تحقيق وتطبيق لجزء أساس من حقوق الإنسان المتمثلة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: حق العمل وحق التمدرس، والحق في الصحة الجسمية والعقلية، والحق في الهوية والحق في السكن... .

دليل مرجعي حول حقوق الإنسان، الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان،
مديرية الدراسات القانونية والنهوض بحقوق الإنسان، ص 161 - 163 ، (يتصرف).

<< 1- أسلطة القراءة : ٩/٩ >>

- ١- انطلق من العنوان والفقرة الأخيرة، وابن فرضية لقراءة النص. لـ
- ٢- يشير النص قضية ذات بعدين. عيّنهما.
- ٣- أوضح علاقة التنمية بحقوق الإنسان، كما يطرحها النص.
- ٤- حدد التبيّحة التي انتهى إليها النص.
- ٥- كيف يعتبر النص التنمية حقاً من حقوق الإنسان؟
- ٦- يتجاذب معجم النص حقلان دلاليان مركزيان، صنف عباراته في ضوئهما.
- ٧- ما العلاقة بين الحقلين؟
- ٨- يبني النص على توظيف روابط الشرط والإضراب، أرصدها، وبين وظيفتها الدلالية.
- ٩- كيف تفسر بساطة اللغة وتقريرية الأسلوب في النص؟

<< 2- أسلطة اللغة : >>

١) حول الأعداد الآتية من صورتها الرقمية إلى صورتها اللفظية، مع تغيير ما يلزم : **حن**

- شارك في أعمال المؤتمر (١٩) (مؤطرين) و (١٦) (مؤطرات).

- إنقسم المؤتمرون إلى (٧) (لجنة) وشكّلوا (١٠) (ورشة عمل).

٢) بين في الأمثلة الآتية القوة الإنجازية المستلذمة من أسلوب النهي : **كـ١**
• لا تنه عن خلقِ وتأتيَ مثله.
• لا تكون رطباً فغصراً، ولا يابساً فتكسر.
**أعْيَتِيْ جُوداً وَلَا تَجْمِدَا
أَلَا تَكْيَانِ لِصَخْرِ النَّدِيِّ!**
قالت الشاعرة :

<< 3- أسلطة التعبير : ٧,٥ >>

ورد في النص : «إن التنمية في صورة من صورها هي تحقيق وتطبيق لجزء أساسي من حقوق الإنسان، المتمثلة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية».

وسع هذه الفكرة، في حدود **٥** مسطرة، مستعيناً بتقنية التعريف والشرح، التي اكتسبتها في مكون التعبير والإنشاء.